اقتصاد

الاقتصاد السوري بعين الحكومة

وزير الاقتصاد: شرخ كبير بين الحكومة والصحافة والناس

المهاجرون كلفوا ٤٢٠ مليون دولار مؤخراً ما ضغط على الليرة

| الوطن

أقرّ وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية همام جزائري بوجود شرخ كبير بين الحكومة والصحافة والناس.
وقال: نريد أن نبحث أين تقف الحكومة وما الإشكالات التي تواجهها وعلى أي أساس تأخذ قراراتها؟، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن العام الماضي كانت الحكومة تتكلم عن تعاف اقتصادي والسير نحو الانتعاش المبكر في الاقتصاد والسياسة الاقتصادية، وقد تم تحقيق بعض الإنجازات على هذا الصعيد، وتم رفع القدرة على الاكتفاء الذاتي، كصناعة الأدوية التي أصبحت تلبي ٨٥٪ من الاحتياجات للسوق المحلي.
وقال: كنا متفائلين بانتعاش مبكر للاقتصاد، واستطاعت سورية تحقيق نمو اقتصادي وصل إلى ١٪، وكان هذا النمو الذي يحصل لأول مرة خلال الأزمة ولن نتغنى به بعد التراجع الكبير في الناتج المحلي الإجمالي خلال العامين ٢٠١٢ و٢٠١٣ وبعد تضرر الكبير في البنى التحتية.
وخلال لقائه يوم أمس مع الإعلاميين بعيداً عن كاميرات التلفزة، بيّن الجزائري أن الإشكالية التي تواجه الاقتصاد السوري هذا العام هي انتباه الدول المعادية لسورية إلى تحسن نمو الاقتصاد، وعملهم على إعاقة استمراره وعرقلة التعافي، وهذا ما تم تحقيقه في بعض قطاعات الإنتاج، وذلك عن طريق زيادة وتيرة الحصار الاقتصادي، وبدء حرب إضافية أصبح المحور الاقتصادي أساسياً فيها، تجلى ذلك في إغلاق المعابر واصفاً إياه بالإغلاق السياسي، مثل إغلاق معبري التنف ونصيب، ما أدى إلى خلق أثر سلبي مباشر على السوق وعلى المنتجين، إضافة إلى التأثير السلبي على تطور الإنتاج لأن معظم صادراتنا برية، وهذا ما ساهم في انكسار بعض الأسعار مثل الفروج والبيض حيث بات يباع بأقل من تكاليفه الحقيقية، ما أدى إلى إغلاق بعض هذه المنشآت، والذي بدوره أدى إلى خلق حالة قصور في الإنتاج وخلق تحد جديد بات من الواجب العمل للتكيف معه، وإيجاد حلول جديدة عبر الشحن البحري، حيث تمكنت الحكومة منذ أسبوعين من إبرام عقود جديدة للملاحة البحرية مع المرافئ السورية، مشيراً أيضاً إلى الضغط على سورية للحد من قدرتها على توليد الكهرباء بعد ضرب خط الغاز وبات الخيار هو الفيول بدل الغاز وهذا ما كلف الحكومة مبلغاً من ٥٠ وحتى ٦٠ مليون دولار ثمن عقود الفيول التي أدت إلى التقليل من بعض المستوردات الأخرى.
لننتقل إلى مرحلة ثانية جديدة للعمل على توفير مقومات النمو الاقتصادي حيث إن الأسواق هي الدافع وبات التحدي الاقتصادي هو التحدي الطاقوي وتأمين الحامل الطاقوي لرفع معدلات الإنتاج مع تأمين القدرة على تأمين المشتقات النفطية التي لا ننتجها وإنما نستوردها لتأمين الكهرباء. ولفت إلى تحد يتمثل بالقدرة على تأمين الموارد للدولة التي باتت لا تعتمد كلياً على النفط والمحاصيل الإستراتيجية وإنما على الاقتصاد ذاته، وهي معادلة جديدة بتنا نتعامل معها عبر الإنتاج ثم التصدير لتحقيق موارد يضاف إليها الضرائب التي علينا فرضها على القطاع الخدمي الذي ما زال يعمل ويستمر رغم الظروف الصعبة، مشيراً إلى تحصيل موارد الدولة من الاقتصاد، فلا بديل منه والمجتمع بمستويات دخله الحالية غير قادر على تحمل عبء تحقيق هذه الموارد، ومشيراً إلى اعتماد برامج لإعادة تدوير الوفر المتحقق من إعادة هيكلة الدعم أو عقلنة الدعم لتحسين مستوى المعيشة المرتبط بالدرجة الأولى بتوفير الأمن والأمان حيث بات شعار التنمية من أجل الدفاع يطرح نفسه حالياً ونعمل على توفير أدواته وسبل تحقيقه بسبب استمرارية الأزمة والحرب المفتوحة التي تستهدف مقومات النمو الاقتصادي.
وأشار إلى أن زيادة الموارد يمكن أن تتحقق من الضرائب والمستوردات إلا أن الأمر يحتاج إلى وقت لتحصيلها.
وللمرة الأولى يتعرض الجزائري لموضوع هجرة السوريين المتزايدة خلال سنوات الحرب وأثرها الاقتصادي، كاشفاً عن رقم صادم لكلفة المهاجرين وصل إلى ٤٢٠ مليون دولار مؤخراً، إذ إن كلفة كل مهاجر تصل إلى نحو ٧ آلاف دولار، يتم سحبها من سوق الصرف، نظراً لأن الكثير من المهاجرين باعوا ممتلكاهم وبيوتهم وسياراتهم ومصاغهم واشتروا دولارات لدفع تكاليف الهجرة، وهو نزيف آخر لموارد الدولة.

مصطلح جديد بتوقيع الجزائري: التنمية من أجل الدفاع

رأى الجزائري أن عنوان «التنمية من أجل الدفاع» جاء لرسم ملامح السياسة الاقتصادية التي تعمل الحكومة على تطويرها وتنفيذها. فالتحدي الاقتصادي اليوم هو تحدي الدفاع عن الوطن وهو تحد رفد الجيش والقوات المسلحة بمتطلبات الصمود والانتصار، مبيناً أنه في نهاية عام ٢٠١٠ وقفت سورية على عتبة الاقتصادات الصاعدة سريعة النمو، لكن جاءت الحرب لتوقف تقدمها وجاءت سورية ثالث أقل دولة نامية في العالم في عام ٢٠١٠ من حيث حجم المديونية الخارجية- وذلك وفق بيانات المديونية الدولية للبنك الدولي، جاءت بعد إيران والجزائر وكلتاهما منتج كبير للغاز. وقفت سورية غير مرتهنة في قرارها الاقتصادي للمؤسسات المالية فكان ذلك تحدياً كبيراً ربحته سورية في العقود الماضية. وكان استقلال القرار الاقتصادي جزءاً لا يتجزأ من استقرار القرار السياسي.
في عام ٢٠١٠، قامت سورية على شبكة واسعة من البنى التحتية والخدمات التعليمية والصحية التي انتشرت وتعمقت على مساحة البلاد في الريف والمدينة وكان خير دليل عليها عند قياسنا اليوم لحجم الأضرار الناتجة عن الأزمة فنذكر أكثر من ٥٠٠٠ مدرسة تضررت وأكثر من ٧٠ مشفى متضرراً وعدة مئات من المراكز الصحية منتشرة على مساحة الوطن.
في عام ٢٠١٠ تحقق تطور كبير في البنية الصناعية والإنتاجية في سورية فبرزت مدينة الشيخ نجار في حلب وعدرا وحسياء الصناعية كمدن صناعية صاعدة تنافس إقليمياً في الإنتاج ودخول الأسواق الدولية في الصناعات النسيجية والهندسية والكيميائية والدوائية. وبرزت مناطق صناعية واعدة تصدر لدول العالم المنتجات المعدنية والبلاستيكية ويبرود مثال قوي لها. تعززت البنية الزراعية والسلة الزراعية واستقرت الاستقلالية الوطنية المرتكزة على تأمين متطلبات الأمن الغذائي والدوائي ذاتياً. وكذلك حققت سورية تقدماً كبيراً في الصناعات العسكرية على المستوى الهندسي والتكنولوجي والكوادر البشرية والخبرات المحلية وكان هذا التطور محور استهداف واضح منذ بداية الأزمة لقدراتنا ومواردنا وخبراتنا الوطنية التي نعتز بها.
لهذه الأسباب، وغيرها من الأسباب، جاءت الحرب على سورية، جاءت للنيل من استقلالية القرار الاقتصادي، جاءت للنيل من مقومات النمو والإنجاز الاقتصادي. كما جاءت للنيل من استقلالية القرار السياسي وللنيل من مقومات الصمود والمقاومة.
وفي ملخص عن سياسته الاقتصادية تم توزيعه للحضور، بيّن الجزائري أن حدة الأزمة وصلت إلى أعلى ذروتها خلال فترة منتصف ٢٠١٢ إلى خريف ٢٠١٣، حيث تضررت المناطق الريفية التي استوطنت فيها الصناعات وتضررت الآبار النفطية وتقطعت أوصال النقل والانتقال بين المحافظات، وتضررت البنى التحتية والصناعية والزراعية وتراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تجاوزت ٢٠٪ في العام ٢٠١٢ و٣٠٪ في العام ٢٠١٣، فكانت حرباً قاسية جاءت لتنال من مقومات الصمود الاقتصادي.
منذ خريف عام ٢٠١٣ ومع استعادة الجيش والقوات المسلحة زمام المبادرة وتأمين خطوط النقل والانتقال وزيادة مساحة الأمن والأمان برز التحدي الاقتصادي مكوناً من مكونات الصمود والانتصار، فكانت الأرض المزروعة والمعمل الذي يعمل مكوناً حاسماً لتثبيت انتصارات الجيش وعاملاً دافعاً لتعزيز الصمود.
فإذا كان التحدي أمام الحكومة في ذروته ارتكز على تأمين السلة الغذائية والاستهلاكية والدوائية للمواطنين استيراداً للتعويض عن تضرر سلاسل الإنتاج وتعطل القدرات الإنتاجية، فمع عودة الإنتاج أصبح التحدي يرتبط بالتعافي واستمراريته وتوسعه.
فإذا كانت مقولة (السياسة هي فن الممكن) تصلح في السياسة فدعوني أشر كيف ترتبط هذه المقولة بقضية الإصلاح الاقتصادي والنمو.
وبدأت ملامح التعافي تظهر في الصناعات النسيجية بصفتها الأكثر مرونة لإعادة التشغيل ولارتكازها على الورشات الصغيرة والمتوسطة (التي أصبحنا نشهدها في الأقبية والحارات داخل المدن) تبعتها الصناعات الغذائية الصغيرة وبعض الصناعات الممكنة.
تلقفت الحكومة هذه الإشارات فتبنّت سياسة اقتصادية تقوم على:
١- تعزيز مقومات التعافي للصناعات الصغيرة والمتوسطة.
٢- تعزيز سبل استمرارية هذا التعافي.
وهنا برز تحول مهم في السياسة الاقتصادية من أولوية تأمين السلة الاستهلاكية (استيراداً) إلى أولوية تأمين السلة الإنتاجية (محلياً) وتبنتها الحكومة تدريجياً لحماية صناعاتها الناشئة (التي تتعافى) وتناولت عدداً من القطاعات الرئيسية في برامج التسهيلات والدعم.
- تم تسهيل دخول المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وتمويلها عبر مصرف سورية المركزي خفضاً لتكاليف الإنتاج ودعماً للتصنيع المحلي.
- تم تعزيز الاستثمارات في المؤسسات العامة الارتكازية الصناعية والزراعية (المؤسسة العامة للدواجن) والإنشائية، فعودة القطاع العام الإنتاجي لم تكن عودة طارئة فرضتها الأزمة، وإنما خيار إستراتيجي لدعم البنية الصناعية والارتكازية في سورية. فتمت إعادة الاستثمار العام ترميماً وتوسعاً في الصناعات الهندسية كصناعة الكابلات والأبراج الكهربائية والصناعات الكيميائية وخاصة الأسمدة والصناعات الغذائية والنسيجية.
تم تعزيز دور مؤسسات التدخل الإيجابي لضبط الأسعار (أزمة السكر ١٧٠ ل.س وتم بيعه بـ١٢٠، والآن ١٣٥ ل.س) في الأسواق وهذا تطلب استثمارات جديدة في القدرات التخزينية وخاصة من خلال تفعيل دور الشراء من المنتجين المحليين. لكن التحدي الأساسي كان التحدي الطاقوي واستمرارية توفير الطاقة.

> تعزيز قدرة الدولة على دفع الرواتب والتعويضات للموظفين
>
> تجاوزنا ذروة الأزمة التي حدثت ٢٠١٢-٢٠١٣

دفاع عن الحكومة

وذكر ملخص السياسة الاقتصادية الموقع باسم الجزائري أن الحكومة تبنت خيارات إستراتيجية حاسمة:
١) تصحيح أسعار المشتقات النفطية نحو البيع بالتكلفة لتحقيق القدرة الذاتية على استيرادها وبيعها وإعادة استيرادها، فسورية تحولت من منتج للنفط إلى مستورد للنفط بفعل الأزمة والاستهداف المنهج للبنية الطاقوية.
٢) إعادة تدوير جزء من الوفر الناتج عن تصحيح الأسعار لمصلحة الجيش والقوات المسلحة وتعزيز مقومات الأمن والأمان.
٣) تعزيز قدرة الدولة ليس فقط على الاستمرار في دفع الرواتب والأجور والكثيرون راهنوا على توقف الدولة عن دفع الرواتب بل أقرت زيادة على شكل تعويض معيشي ارتبط بتعزيز الموارد والحاجة للدولة وتصحيح الخلل الحاصل بين الدخول والأسعار.
٤) أقرت الحكومة بنية جديدة لدعم الإنتاج والتصدير، أصبح الإنتاج والتصدير الحامل الرئيس للاقتصاد الوطني والمصدر الرئيسي للقطع الأجنبي فأقرت الحكومة حزمة من البرامج الداعمة للإنتاج والتصدير، كإطلاق القروض الإنتاجية بعد إيقاف القروض عبر المصارف العامة مع بدء الأزمة، وتوجيهها لمصلحة المطارح الإنتاجية الزراعية والإنتاجية (كالبيوت البلاستيكية، المداجن، المباقر وتربية الأبقار، الأشجار المثمرة، برادات التخزين).
وأقرت هيئة دعم الإنتاج والتصدير رصد موارد ذاتية وموارد من الموازنة لدعم الإنتاج ذي الأولوية وتعزيز القدرة على التصدير بمنح دعم يتراوح بين ٤-١٠٪ يدفع على شكل فواتير طاقوية وضرائب وتأمينات اجتماعية، وتم تحديد الأولوية للإنتاج الزراعي والصناعات الزراعية.
وتم إقرار هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة مهمتها تحديد الأنشطة ذات الأولوية بالدعم وآلية الدعم الملائمة: تستهدف ترميم سلاسل الإنتاج في الصناعات البلاستيكية والغذائية وصناعة المفروشات.
وتم تناول الصناعات قطاعياً لتسهيل آليات العمل وإعادة هيكلة الإطار الإداري الناظم لها، كالصناعات الدوائية مثلاً.

سنة إضافية للعمل بقرار ضم الخدمة لسنوات الوظيفة

| الوطن

كشف مدير عام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية يحيى أحمد لـ«الوطن» عن تمديد العمل بقرار ضم الخدمات للراغبين لمدة عام إضافي، وأنه يتم العمل حالياً لاستصدار القرار أصولاً الذي يمتد لمدة عام كامل اعتباراً من تاريخ صدوره.
وبيّن أحمد أن هذا القرار يأتي بهدف فتح المجال أمام الراغبين بالاستفادة من ضم خدماتهم، والذين لم يتمكنوا من ضمها سابقاً بسبب الظروف، من إجراء عملية ضم لخدماتهم بما يتيح لهم فرصة جديدة.
وفي سياق متصل أشار الأحمد الى صدور قرار رئيس مجلس الوزراء الذي تم بموجبه استمرار عمل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بصرف المعاشات المخصصة للعمال أو المستحقين عنهم من دون تأشير من الجهاز المركزي للرقابة والمالية وذلك لمدة ستة أشهر أخرى وبحد أقصى لمدة عام آخر، مع وجوب اتخاذ الإجراءات القانونية بضمان حقوق العمال وأموال المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمؤسسة العامة للتأمين والمعاشات.
وأوضح أحمد أن هذا القرار يأتي بناءً على اقتراح وزارة العمل لحل وضع المتقاعدين والعاملين المنتهية خدماتهم وغير المستكملين للوثائق والثبوتيات المطلوبة لصرف المستحقات التأمينية، وذلك بسبب استمرار الظروف الحالية التي شكلت من أجلها اللجنة.
من جهة أخرى أوضح أحمد أن مجلس إدارة المؤسسة وبرئاسة وزير العمل اتخذ قراراً بإعادة منح قروض للمتقاعدين والموظفين في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بضمان التعويض وذلك اعتباراً من الأول من أيلول الحالي.
وحسب القرار التي حصلت «الوطن» على نسخة منه يتم منح قرض للموظفين بما لا يتجاوز ٣٠٠ ألف ليرة سورية وبالشروط السابقة نفسها على حين تم تعديل قروض المتقاعدين لتصبح ٢٥٠ ألفاً بدل من ٢٠٠ ألف ليرة سورية.
وأكد أن هذا القرار جاء بهدف تخفيف العبء على المتقاعدين والموظفين في الظروف الاقتصادية التي يمر بها المتقاعدون، وضمن توجه إدارة المؤسسة في السجل لخدمة المواطنين واتخاذ القرارات السريعة في المواضيع التي تهم أكبر شريحة من المواطنين، مشيراً إلى أن هذه القروض آمنة وهامش المغامرة بها هو صفر بالمئة.

إشارات استفهام حول مناقصة في «الأسمدة» وخسائر بملايين الليرات

| الوطن

لا تزال قضية إبرام العقود وآلية تنفيذها من القضايا الإشكالية في القطاع العام الصناعي، ومنها قضية الخسائر التي تكبدتها الشركة العامة للأسمدة جراء المناقصة رقم ٥١ بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٤ والتي رست على أحد المتعهدين لتوريد أربعة خلاطات لزوم حفر الصهر في قسم حمض الكبريت مع قطع التبديل التابعة لها.
مصدر مطلع كشف لـ«الوطن» أن اللجنة الإدارية السابقة بالشركة العامة للأسمدة كبدت الشركة خسارة مالية تصل نحو ٣٣ مليون ليرة سورية من خلال مخالفة دفتر الشروط الفنية بالمناقصة المذكورة حيث قامت بتعديل الفقرة التي تنص على إلغاء قطع التبديل خلافاً لما ورد في دفتر الشروط، إلا أن الشركة لم تمنحه أمر المباشرة حتى تاريخ ٢٠١٣/٨/١٥ وبتلك الفترة حصل ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية لكون مواد العقد مستوردة بالقطع الأجنبي.
وذكر المصدر أن المتعهد قام بإجراء عدة مراسلات مع شركة الأسمدة لتعديل أسعار المواد وحل الموضوع بشكل ودي إلا أن الشركة رفضت بشكل غير مبرر الحل واعتبرته ناكلاً بالعقد وقامت بالإعلان للمرة الثانية عن المناقصة ورست على شركة أخرى وحتى تاريخه لم تقم شركة الأسمدة بالتعاقد مع الشركة المذكورة الأمر الذي سيؤدي لاحقاً لانسحابه هو الآخر كما حصل بالإعلان السابق، علماً أن هناك مشكلة فنية بالخلاطات الموجودة حالياً في حفر الصهر بقسم حمض الكبريت ومن الضروري تركيب خلاطات جديدة بالسرعة القصوى لكون المشروع من المشاريع ذات الأولوية والأهمية على العملية الإنتاجية في الشركة والأداء الفني الصحيح ولتفادي أي مشكلة في المستقبل.
رئاسة مجلس الوزراء خاطبت وزارة الصناعة تحت بند «سري» للتأكد من صحة الموضوع وفق المعلومات التي وردتها والتحقيق في الخسائر المالية التي تكبدتها الشركة وبناء عليه طالب وزير الصناعة بتحويل الموضوع إلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش للتحقيق في الموضوع وبيان الواقع.

والمشكلة الأهم التي تثير التساؤل -على حدّ تعبير المصدر- أن الشركة بدأت بتنفيذ المشروع بعد أن أخذت موافقة رئاسة مجلس الوزراء مؤخراً للشركة ذاتها على إدراج الموضوع مجدداً ضمن الموازنة الاستثمارية للعام الحالي قبل معرفة نتائج التحقيق التي لم تصدر حتى تاريخه.
وذكر المصدر أن الموضوع باختصار لا يتعلق فقط في تعيين اللجان والمفاصل الإدارية والهدر بل جميع المؤشرات تؤكد أن هناك صفقة فساد مبطنة في شركة الأسمدة وتواطؤاً في عدم تنفيذ المشاريع المدرجة.
وأوضح المصدر أنه تمت مخاطبة وزارة المالية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي بموجب كتاب رقم ١٨٦٢ص١ ٥/٤ تاريخ ٢٠١٥/٦/١١ بطلب الموافقة على تعديل البرنامج المادي لمضمون فقرة الآلات والمعدات ضمن خطة الاستبدال والتجديد للشركة لعام ٢٠١٥ بإدراج عمل مادي جديد ضمن فقرة آلات ومعدات وضمن كتلة اعتمادات المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية لعام ٢٠١٥ من أجل تنفيذ المشروع على حساب ناكل.
وبناء عليه قالت هيئة التخطيط والتعاون الدولي إنه واستناداً إلى توصيات المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٥ المتضمنة الموافقة على الاعتمادات المرصودة في الموازنة الاستثمارية لوزارة الصناعة للعام ذاته، فإن البرنامج المادي المطلوب إدراجه ضمن الموازنة الاستثمارية للشركة العامة للأسمدة يعتبر من الأعمال الجديدة التي تتطلب الحصول على موافقة رئاسة مجلس الوزراء - والتي بدورها وافقت - بشرط ألا يؤثر هذا التعديل في تنفيذ الأعمال المادية الأخرى الواردة ضمن الموازنة الاستثمارية للمؤسسة العامة للصناعات الكيميائية لعام ٢٠١٥.

نشاط في أروقة الحكومة لحل إشكاليات التأمين الصحي

| محمد راكان مصطفى

كشف مدير مقدمي الخدمات التأمينية في هيئة الإشراف على التأمين عادل الخضر أنه وبتوجيه من رئاسة مجلس الوزراء وفي إطار متابعة ملف التأمين الطبي، عن إجراء سلسلة من اللقاءات الموسعة مع الجهات المعنية بالتأمين الصحي، كان آخرها اجتماعاً بين هيئة الإشراف على التأمين والمؤسسة السورية للتأمين مع وزارة الصحة باعتبارها طرفاً أساسياً في التأمين الصحي، لإيجاد حل للإشكاليات والعقبات في مجال التأمين الصحي.
وبيّن الخضر أنه تم عرض كامل لجميع مشاكل قطاع التأمين الصحي وذلك أثناء الاجتماع مع معاون وزير الصحة، موضحاً أن المشكلة الأساسية هي مشكلة التعرفة الطبية على اعتبار أنها الشكوى الأساسية لجميع قطاعات التأمين الصحي، على اعتبار أن التعرفة الحالية لا تتناسب مع الارتفاع العام الذي جرى على أسعار المستلزمات كافة والأجور بشكل عام.
وأكد الخضر قيام وزارة الصحة بتشكيل لجان مهمتها وضع رؤية واضحة لجهة التأمين الصحي في الهيئات العامة المستقلة بفصل قيمة المستلزمات والمستهلكات عن أجور العمل الطبي، إضافة إلى إعادة النظر بالتعرفة الطبية المعتمدة حالياً بحيث تشمل جميع الإجراءات الطبية من حيث أجرة المعاينة وتعرفة أسعار المواد والمستلزمات الطبية.
مع إشارته إلى أنه تم تأكيد ضرورة الإسراع بعمل اللجان المذكورة بهدف الحصول على نتائج إيجابية لعمل الهيئة، وأما عن باقي المشاكل فأوضح المصدر أنها مشاكل إجرائية بسيطة يجري العمل على حلها حالياً ويتم تلافيها بهدف الوصول إلى خدمة تأمين طبي تصل إلى المستوى المطلوب للحصول على رضا المشتركين في التأمين الصحي.